

CD/PV.979
15 March 2005

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والسبعين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٣٥

الرئيس: السيد تيم كوغلي (نيوزيلندا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٧٩ لمؤتمر نزع السلاح.

نواصل اليوم عقد سلسلة جلسات عامة يخاطب فيها المؤتمر وزراء الشؤون الخارجية فضلاً عن مسؤولين آخرين رفيعي المستوى يمثلون الدول الأعضاء. ويسعدني كثيراً أن أرحب ترحيباً حاراً، بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي، بسعادة السيد مانويل رودريغيس، وزير الشؤون الخارجية في بيرو، وهو المتحدث الأول في هذه السلسلة الثانية من الجلسات العامة.

ونعرب عن بالغ تقديرنا لهذا البرهان على الأهمية الكبيرة التي توليها حكومة بيرو لمسألتي الحد من التسلح ونزع السلاح، ولأعمال محفلنا على وجه الخصوص. ويشرفني ويسعدني أن أدعو سعادة السيد مانويل رودريغيس، وزير الشؤون الخارجية في بيرو لمخاطبة المؤتمر.

السيد رودريغيس (بيرو) (الكلمة بالإسبانية): في ١١ آذار/مارس، أي قبل أيام قليلة، عُقد في مدريد مؤتمر القمة المتعلق بالإرهاب. وكان ذلك تكريماً لضحايا ذلك العمل الإرهابي الذي وقع في أتوشا، كما كانت للمكان في الوقت نفسه دلالة رمزية من أجل إقرار جدول أعمال مدريد الذي يحدد استراتيجية تقوم على مبادئ وسياسات وإجراءات محاربة الإرهاب على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك الاحتمال الحقيقي بوقوع عمل إرهابي نووي. وفي هذه المناسبة، تؤكد حكومة بيرو تضامنها ومساندتها لشعب وحكومة إسبانيا وتصدق على جدول أعمال مدريد كاملاً.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أوجه لكم أحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. كما أعرب لكم عن تأييد حكومة بيرو الكامل للنهج المرن والذكي الذي تتبعونه من أجل التغلب على العقبات التي لا تزال تحول دون توصل المؤتمر إلى الموافقة على برنامج عمله وبدء المفاوضات التي تتسم بأهمية حيوية في الوقت الراهن لكي يستعيد المؤتمر قدرته التفاوضية. وأود أن أفيدكم أيضاً بأن سياسة بيرو الخارجية تتطابق مع مواقف ائتلاف جدول الأعمال الجديد.

ونحن ندرك أن الوقت لم يحن بعد لكي نستبدل الاستقرار الذي أوجدته الحرب الباردة، وهو استقرار يقوم على أساس توازن الرعب، باستقرار يستمد قوته من تجدد نزعة تعدد الأطراف المستندة إلى التنفيذ الفعلي للقانون الدولي. ونجد أنفسنا في وضع يكتنفه شيء من الغموض ويتقدم فيه الاستقرار على حساب السلم وتُفرض فيه تحديات بسبب التهديدات الجديدة، ويؤدي ذلك إلى اختبار قدرة الابتكار لدى حكوماتنا وعزمها السياسي على تجنب اهتزاز مؤتمر نزع السلاح.

ولقد أصبحنا على علم خلال السنوات القليلة الماضية بوجود برامج غير مشروعة لإنتاج وحياسة أسلحة الدمار الشامل لا تشترك فيها الدول فحسب، بل أيضاً شبكات تابعة لجهات فاعلة غير الدول. فعالم ما بعد الحرب الباردة لا يواجه التزوع إلى انتشار الأسلحة النووية فحسب: حيث يتحتم عليه التصدي لسلوكيات غير مألوفة مثل تلك المتمثلة في انسحاب دولة ما من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ كما يتحتم عليه مواجهة التهديد الذي يكمن في احتمال حصول جماعات إرهابية دولية على أسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن يؤدي كل ذلك إلى حث المجتمع الدولي على الاستجابة بصورة حكيمة من أجل تعزيز المعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح

وضمان إنفاذها بفعالية. وفي هذا الصدد، ونظراً إلى تزايد عدم القدرة على التكهن بما يحدث في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل، يتضح أن الاستجابة المسؤولة والمؤسسية ينبغي أن تتمثل في إيجاد وتعزيز إطار أممي متعدد الأطراف يتسم بالصلابة ويقوم على أساس القانون الدولي وتنظمه آليات فعالة للامتثال والتحقق. بيد أن الوضع مختلف إلى حد كبير: فنحن نشهد مفارقة تكمن في الضعف التدريجي للنظام القانوني الذي يقوم عليه عدم الانتشار، وذلك ليس فقط بسبب الوضع الذي تناولته للتو، بل يعزى أيضاً إلى تصرفات الدول التي تعمل جاهدة على التنصل من التزاماتها بموجب الاتفاقية، والسلوك الذي تنتهجه دول أخرى أخذت تعدل في سياساتها النووية وتقبل بإمكانية استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية في ظروف محددة. وترى حكومة بيرو أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الصك الأساسي الذي يمنع الانتشار ويحقق الهدف النهائي، ألا وهو نزع السلاح النووي. ومن الضروري للغاية لتعزيز مشروعية هذه المعاهدة من خلال ضمان أن تفي الدول الأطراف بالتزاماتها بفعالية وإخلاص.

لقد وضعت اتفاقية عدم الانتشار التزامين أساسيين عند توقيعها عام ١٩٦٨. وكان الالتزام الأول هو عدم إقدام أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية على امتلاك هذا النوع من الأسلحة، أما الالتزام الثاني فهو منح خمس دول حائزة للأسلحة النووية الحق المؤقت - وأشدد على كلمة مؤقت - في امتلاك هذه الأسلحة شريطة أن تعمل على تفكيك ترساناتها النووية تدريجياً. ويجب الالتزام التام بهذه التعهدات. وتلك هي مسؤولية القوى النووية أمام التاريخ، في سياق التزاماتها القانونية، وفي سياق السلم وإرادة الشعوب التي تطلب وتتطلع إلى أن تؤدي العولمة إلى تحرير الجنس البشري من الخطر النووي. ومن الجوهري في هذا السياق تنفيذ الخطوات الثلاث عشرة الجوهرية التي اعتمدت في مؤتمر الاستعراض السادس المعقود عام ٢٠٠٠، وخصوصاً قيام الدول الـ ٤٤ التي لديها قدرة نووية أساسية، في المقام الأول، بالتوقيع والمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والوقف الطوعي للتجارب النووية، وإجراء المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة للقضاء على إنتاج المواد الانشطارية وحظرها، بما في ذلك إيجاد آلية تحقق فعالة، فضلاً عن تطبيق مبدأ اللارجعة في خطوات نزع السلاح.

وترى حكومة بيرو أن من الضروري إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة تضع حداً لإنتاج المواد الانشطارية. وبالتالي، فإن لهذه المفاوضات أهمية أساسية إذ إنها ستتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاستمرار في متابعة هذه الولاية التي سبق الاتفاق عليها. إن تزايد الغموض الذي يكتنف مسألة الأسلحة النووية في الوقت الراهن، ولا سيما تعديل استراتيجيات معينة والمذاهب الأساسية التي تستند إليها، يعزز بوضوح مشروعية طلب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الحصول على ضمانات قانونية من القوى النووية بعدم الوقوع ضحية لاستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وترى بيرو أن إجراء مفاوضات بشأن صك ملزم من الناحية القانونية يمنح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هذه الضمانات الجوهرية يُعد من البنود الرئيسية في جدول أعمال المؤتمر. وبالنسبة لحالة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أود أن أذكركم بأن البروتوكول الإضافي الأول الملحق بمعاهدة تلاتيلولكو، الذي وافقت عليه الدول الحائزة للأسلحة النووية، قد وضع نظاماً إقليمياً من أجل تنفيذ الضمانات الأمنية السلبية.

إن التطور التكنولوجي، وخصوصاً الابتكارات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، تعني أن الفضاء الخارجي أصبح جزءاً من الموارد المشاعة العالمية التي يتزايد الاهتمام بقيمتها وربطها بالاقتصاد، وبدراء الكوارث

الطبيعية، واستراتيجيات استخدام الأرض. وترى بيرو أن الفضاء الخارجي يجب أن يبقى، وفقاً لأحكام معاهدة عام ١٩٦٦، منطقة سلم خالية تماماً من الأنشطة العسكرية. ولهذا الأسباب، فإن حكومة بلادي على اقتناع بأن عسكرة الفضاء الخارجي من شأنها فقط مفاقمة القلق وعدم الاستقرار اللذين يؤثران على السلم والأمن العالميين. إن منع وقوع هذه التهديدات، ولا سيما منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أمر يمكن أن نحققه عن طريق وضع معاهدة عالمية ملزمة قانوناً تحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وتعرب حكومة بيرو عن تأييدها القوي لبدء المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وسوف نعقد خلال ما لا يزيد عن سبعة أسابيع مؤتمر استعراض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. وسوف يهيئ هذا المؤتمر فرصة للتعبير بوضوح عن الإرادة السياسية التي تدعم بشكل تام إنفاذ المعايير والالتزامات الواردة في معاهدة عدم الانتشار. كما أن الإخفاق في هذا الصدد سيضعف المعاهدة بشكل غير مقبول. وفي الوقت نفسه، ترى حكومة بلادي وجوب بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد صدقت بيرو على هذه المعاهدة في عام ١٩٩٧، وأودحت الدول الـ ١١ الأخرى التي لم تصدق بعد بأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. كما أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيُعد خطوة حاسمة لمنع استمرار تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض العسكرية. إن بيرو، وهي الدولة العازمة على الترويج لعالم أكثر أمناً ولنظام متعدد الأطراف يُمكن من مراقبة عمليات نقل التكنولوجيا المتقدمة للأغراض العسكرية الهجومية، قد وقعت على مدونة سلوك لاهاي المناهضة لانتشار القذائف، وهي دائماً على أهبة الاستعداد للقيام بالمزيد من العمل لضمان إدخال تحسينات إضافية على هذه المدونة.

السيد الرئيس، إن بيرو بلد متوسط الدخل ويفهم بوضوح أن تحقيق الأمن في عالم اليوم هو في نهاية المطاف نتيجة التفاعل بين عوامل داخلية وخارجية. ولقد أسهمنا في وقت مبكر، بالاشتراك مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية، وذلك بقيامنا بتوقيع ووضع أحكام معاهدة تلاتيلولكو. علماً بأننا لم نفعل ذلك بدافع التفكير فقط في أمن دول المنطقة، بل كان ذلك أيضاً إلى حد كبير من أجل تحقيق الأمن البشري لشعوبنا. وفي هذا السياق، نشعر بالقلق العميق إزاء القضايا المرتبطة بالأسلحة التقليدية. فهذه الأسلحة هي في واقع الأمر التي تسبب الموت والدمار اللذين تعاني منهما أنحاء شتى من العالم في الوقت الراهن. وللشفافية أهمية مطلقة في هذا الصدد: فسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يجب أن يُمنح الموارد التي يحتاجها ليكون فعالاً ولِيُحدث تأثيرات عملية، على نحو ما أكد الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيرات الذي عينه الأمين العام. إن تقديم السجلات الكاملة عن عمليات نقل الأسلحة التقليدية هو وحده الذي يمنح هذه الأداة الهامة قيمتها كإجراء فعال لبناء الثقة.

إن التحقق من عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو من المسائل الجوهرية الأخرى. فهناك أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص يموتون سنوياً نتيجة لاستخدام هذه الأسلحة، كما يؤثر استخدامها العشوائي بشكل متزايد على الأمن العام. وتدعو بيرو إلى التنفيذ الفعال للغاية لبرنامج العمل الرامي إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، وعلى وجه الخصوص إلى اعتماد صك دولي ملزم من الناحية القانونية بشأن وسم وتعقب هذه الأسلحة.

كما يساور بلدي قلق خاص إزاء الأسلحة التقليدية عشوائية الأثر. وترحب بيرو بإقرار خطة عمل نيروبي في المؤتمر الأول لاستعراض الاتفاقية وبانضمام ١٤٤ دولة إلى الاتفاقية. بيد أن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية هو عمل متواصل ينبغي ألا يُعاق. لقد أوفت بيرو بالتزامها بتدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد، وذلك قبل المهلة المحددة التي تنص عليها المادة ٤ من الاتفاقية. كما تجري حالياً عملية متواصلة لإزالة الألغام من المناطق الحدودية للبلد بهدف الانتهاء من هذا العمل في أقرب وقت ممكن. كما شرعنا في تنفيذ برنامج مشترك غير مسبوق مع حكومة إكوادور لإزالة الألغام على طول الحدود المشتركة بيننا. وقد بلغ هذا البرنامج مرحلة متقدمة.

وتدعو بيرو إلى اتباع نهج تعاوني وإنساني في مجال الأمن، وهي مقتنعة بأن إسهامات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، علاوة على التزامها النشط والفعال بالأهداف العالمية لجعل مناطقها خالية من الأسلحة النووية، وبتزع السلاح العام الكامل، هي التي أوجدت أوضاع سلم دائم يركز على سيناريوهات إقليمية. وفي هذا السياق، واستكمالاً لمعاهدة تلاتيلولكو، أيدت حكومة بيرو على نحو مستمر إعلان منطقة الأنديز وأمريكا الجنوبية كمنطقتي سلام خاليتين من الأسلحة النووية، والبيولوجية، والكيميائية، وأسلحة الدمار الشامل بشكل عام. وأحاطت الجمعية العامة للأمم المتحدة علماً بمهاتين المبادرتين واتخذت القرارين ١٣/٥٧ و ٥٤/٥٩ مؤكدة وضع منطقة الأنديز وأمريكا الجنوبية كمنطقتي سلام. وعلى نفس المنوال، اضطلعت بلادي بمبادرة الصياغة، والمفاوضات والمواقفة المتعلقة بميثاق بلدان منطقة الأنديز للسلم، والأمن وتقييد ومراقبة النفقات الدفاعية الخارجية، الذي يؤكد التزام دول منطقة الأنديز بتعزيز منطقة السلم، والحد من النفقات الدفاعية الخارجية، والحد من الأسلحة التقليدية وضمان الشفافية، والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، والذخائر، والمتفجرات وما يرتبط بها من مواد، والقضاء على الألغام المضادة للأفراد. وفي مجال علاقتنا مع دول الجوار، فنحن نعمل من أجل وضع واعتماد تدابير متطورة لبناء الثقة، مثل البرامج المشتركة التي نضطلع بها مع شيلي، وكولومبيا وإكوادور لتوحيد المنهجيات المستخدمة لقياس النفقات العسكرية.

ولا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يمضي عامه التاسع مع استمرار الجمود الذي أصاب أنشطته. ونحن ندرك كدبلوماسيين ما هي الأسباب، ومفاتيح الحلول والشفرة السياسية الكامنة وراء أسباب جمود عمل المؤتمر، بيد أن شعوب العالم لا تفهم ذلك كما أنها لا تقبله ولا يمكن أن تجد مبرراً له. ويجب على المؤتمر، احتراماً للولاية التي منحتها إياه شعوب العالم، أن يجد حلاً يمكنه من إقرار جدول أعماله لكي يبدأ من ثم إجراء المفاوضات الرامية إلى اعتماد معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، ومنح الضمانات الأمنية السلبية، ومنع وقوع سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأنا على يقين من أننا نستطيع أن نُعيد لهذا المؤتمر مبررات وجوده المتمثلة في مواكبة متطلبات الرؤية المسؤولة للسلم والأمن في عالم اليوم المتغير، وذلك على أساس اقتراح السفراء الخمسة ووثيقة السفير ساندرز التي بدأت سيادة الرئيس إجراء مشاورات بشأنها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر وزير خارجية بيرو على بيانه الهام وعلى عبارات الدعم الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة وإلى المؤتمر ككل. وأعلن الآن تعليق الجلسة العامة لوضع دقائق حتى يتسنى لي مرافقة وزير الخارجية أثناء خروجه من قاعة المجلس. وسنستأنف جلستنا بعد دقائق معدودة.

عُلقت الجلسة الساعة ١١/٠٠ واستؤنفت الساعة ١١/٠٥

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): يشرفني كثيراً أن أرحب بسعادة السيد إيركي توميوجا، وزير خارجية فنلندا، وأعطيه الكلمة لمخاطبة المؤتمر.

السيد توميوجا (فنلندا) (الكلمة بالإنكليزية): تسعدي إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. وبإدئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنيئ سفير نيوزيلندا السيد كوغلي على تعيينه رئيساً حالياً للمؤتمر، وأعد بدعم فنلندا التام لعمله تحقيقاً لفائدة المؤتمر.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يُعد في الوقت الراهن من التهديدات الرئيسية للأمن العالمي. ويشعر المجتمع الدولي بأسره بالقلق إزاء إمكانية حيازة الجماعات الإرهابية لهذه الأسلحة، وإزاء رغبة بعض الدول في أن تصبح حائزة لهذا النوع من الأسلحة. ولا يمكن أن نتجاهل هذا التطور. وثمة حاجة لبذل جهود جماعية لوقف تقدم هذه الظاهرة على الصعيد العالمي.

وتسعدي ملاحظة زيادة الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لهذه المسائل. حيث اعتمد مجلس الأمن القرار ١٥٤٠، كما أن الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير يولي اهتماماً كبيراً للمسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح بشكل عام. بيد أن هذا الأمر غير كاف على الرغم من إيجابيته. ومن الجوهري أن تكون لدينا معايير وقواعد متفق عليها عالمياً وتحدد معايير السلوك التي يجب أن تتقيد بها جميع الدول والجهات الفاعلة غير الدول.

إن المعاهدة العالمية لعدم انتشار الأسلحة النووية هي التي تحدد هذه المعايير الدولية. وتلتزم فنلندا التزاماً تاماً بتعزيز استمرار نجاح المعاهدة. وتُعد فنلندا من الدول الأطراف الأصلية التي تدعم المعاهدة بشكل قوي منذ وضعها. وقد نجحت معاهدة عدم الانتشار في الحد من عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية. فهي تدعم الاستقرار العالمي وتشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على المشاركة في نزع الأسلحة النووية وهدفها في نهاية المطاف هو القضاء على كل الأسلحة النووية. وينبغي لمؤتمر الاستعراض المزمع عقده في أيار/مايو الاعتراف الصريح بأن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية للأمن والاستقرار الدوليين ويجب أن تظل كذلك، وعلى الدول الالتزام بها سواء كانت حائزة أو غير حائزة للأسلحة النووية.

وفي الوقت نفسه، لا يمكننا غض الطرف عن التطورات المثيرة للقلق. فهناك على الأقل ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية بصفة رسمية أو شبه رسمية لا تزال خارج معاهدة عدم الانتشار على الرغم من إلحاح المجتمع الدولي لسنوات في طلب انضمامها إلى المعاهدة. وهناك دولة أخرى هي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي تخلت عن التزامها كدولة عضو في معاهدة عدم الانتشار. وهي تتباهى صراحة الآن بوضعها المعلن كدولة حائزة للأسلحة النووية، وذلك على حساب الأمن الإقليمي والدولي. وثمة حاجة إلى قيام المجتمع الدولي بعمل جماعي لتغيير مجريات هذه الأحداث الخطيرة. والأمر المثير للقلق بنفس القدر هو أن إيران، وهي دولة عضو في معاهدة عدم الانتشار والتزامات الضمانات، تقوم حالياً بتحدي مصداقية النظام الدولي لعدم الانتشار. إن فنلندا تؤيد بشكل تام الجهود التي تبذلها ثلاث من الدول أطراف معاهدة عدم الانتشار، بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما تؤيد جهود المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان احترام إيران لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. ومع ذلك، يجب علينا الاعتراف أيضاً بأن نجاح جهودنا الحالية والمستقبلية على

الأمد الطويل لتعزيز نظام عدم الانتشار سوف يعتمد كذلك على استعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية للكف عن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وخفض مخزونها منها وتقليل الاعتماد عليها في عقيدتها العسكرية.

إن مؤتمر نزع السلاح ما يبرر الاعتزاز بأنه تمكن من وضع معايير دولية لنزع السلاح. فقد نجح في التفاوض على وضع اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي أول صك قانوني دولي وضع لحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل بطريقة يمكن التحقق منها. ويتم الآن تنفيذ هذه الاتفاقية بنجاح، لكن لا تزال هنالك كميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية التي لم يتم تدميرها. وتُعد عملية تدمير هذه المواد من العناصر الجوهرية لعدم الانتشار، وينبغي للدول المساهمة المشتركة في القيام بهذا العمل الكبير والمُلمح في الوقت نفسه.

وتُعد مبادرة الشراكة العالمية استجابة عملية لهذه المسؤولية المشتركة. والشيء المطلوب حالياً في واقع الأمر هو الإسراع بتنفيذ التعهدات التي التزمت بها الدول، بما في ذلك التعهدات التي قطعها بلدي على نفسه.

وقد وضع هذا المؤتمر الصيغة النهائية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل أكثر من ثماني سنوات في عام ١٩٩٦، بيد أن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد. وأصبحت هذه المعاهدة من المعايير الدولية التي يلتزم بها على الرغم من عدم التصديق عليها من قبل جميع الدول التي يجب أن توقع وتصدق على المعاهدة لكي تصبح نافذة. ولم تُجر أي تجارب نووية منذ ذلك الوقت. ولكن لا يمكن لنا أن نعتد على فعالية الإقناع الأخلاقي وحده. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يجب أن تدخل حيز النفاذ. وتحت فنلندا جميع البلدان التي لم تصدق على المعاهدة بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هما بلا شك مفخرة للمؤتمر. والشيء المؤسف هو أن مؤتمر نزع السلاح اكتفى بهذه المفخرة ولم يفعل الكثير خلال السنوات الثماني الماضية. وهذا الجمود هو مصدر قلق متزايد بالنسبة لبلدان مثل فنلندا تؤمن بوجود محفل دائم وعالمي التمثيل لمفاوضات نزع السلاح.

وثمة خطر من أن يفقد المؤتمر وثاقه وصلته بهذا الأمر، مما يزيد انصراف الدول عنه بحثاً عن سبل ووسائل أخرى للتفاوض بشأن التعهدات الدولية في مجال نزع السلاح. وعلى ما أعتقد فإن ذلك لا يحقق المصلحة الحقيقية لأي جهة كانت. ولا تزال أمام المؤتمر فرصة لتدارك نفسه من خلال البدء، أخيراً وبصورة جادة، في إجراء مفاوضات لوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، فهو إلى حد بعيد المحفل الأنسب بالنظر إلى تكوينه وخبرته. وخلال السنوات الماضية، تمت خارج إطار مؤتمر نزع السلاح عمليات نزع سلاح قابلة للاستمرار أدت إلى نتائج طيبة، ولا سيما في مجال الأسلحة التقليدية. ويمكن للمؤتمر إيلاء المزيد من الاهتمام لمسائل تتعلق بالأسلحة التقليدية. بيد أن تحقيق النتائج هو أكثر أهمية من المحفل التفاوضي.

إن اتفاقية أوتواو التي تحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد كانت بوضوح واحدة من النجاحات الرئيسية في مجال نزع السلاح خلال السنوات الماضية. وقد ساندت فنلندا الحظر الفعال والشامل للألغام المضادة للأفراد على الرغم من أنها ليست طرفاً في الاتفاقية، كما أنها تطبق في واقع الأمر غالبية الأحكام الواردة فيها. وفنلندا لا تنتج أو تصدر ألغاماً مضادة للأفراد وتحتفظ بمخزونها من هذه الألغام في مستودعات خلال

أوقات السلم. كما لا توجد حقول ألغام في فنلندا. وقد أكد البرلمان الفنلندي أن فنلندا سوف تنضم إلى الاتفاقية وتصبح بالتالي ملتزمة التزاماً تاماً بمراعاة هذا المعيار الدولي اعتباراً من عام ٢٠١٢. وعليه، سوف تُدمر بحلول عام ٢٠١٦ كل المخزونات من الألغام المضادة للأفراد.

ويُسعى في إطار عملية الأمم المتحدة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة إلى إيجاد حلول للقضايا المتصلة بالأسلحة الخفيفة، وهي أسلحة الدمار الشامل المعتادة. كما أن فترة ما قبل مؤتمر استعراض هذه القضية المزمع عقده عام ٢٠٠٦ سوف تمنحنا فرصة لتناول القضايا التي لم تجد قدراً كافياً من الاهتمام في مؤتمر عام ٢٠٠١ أو لم يتم تناولها بالصورة المناسبة في إطار برنامج العمل. وفي اعتقادي أن إحدى هذه القضايا هي مسألة مراقبة التصدير على الصعيدين المحلي والإقليمي، وفيما يتعلق بأنظمة مراقبة التصدير على المستوى الدولي.

إن فنلندا تؤيد الجهود الرامية إلى إيجاد معايير عالمية مشتركة لعمليات تصدير الأسلحة وتشارك فيها على نحو فعال. ويجب أن تستند هذه المعايير إلى الالتزامات الدولية القائمة بموجب القانون الدولي ذي الصلة. كما أن مراقبة عمليات تصدير هذه الأسلحة بصورة أكثر صرامة تُعد ضرورية في سياق مكافحة الإرهاب. وثمة علاقة صريحة أيضاً بين التدابير الأمنية، والتمتع بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

وقد اكتسبت الاتفاقية المتعلقة بأنواع محددة من الأسلحة التقليدية زخماً جديداً في الآونة الأخيرة. كما أن البروتوكول المتعلق بالمخلفات المتفجرة للحرب الذي أُبرم عام ٢٠٠٣ وصادقت عليه فنلندا يؤمل دخوله حيز التنفيذ قريباً. وفي الوقت نفسه، اكتملت الأعمال الاستطلاعية المثمرة بشأن مسألة الألغام المضادة للمركبات. ويحتاج المنسق المسؤول عن الألغام خلاف الألغام المضادة للأفراد، السفير ربما، إلى دعمكم التام في هذا الصدد. ونأمل أن تنتهي هذه الجهود بنجاح خلال هذا العام.

وفي عالمنا المعاصر، يجب أن يعالج السلم والأمن من منظور عالمي. فنحن بحاجة إلى نظام أمني متعدد الأطراف يقوم على التعاون. واعتقد أننا نتفق جميعاً على هذا الأمر. فقد تم التوصل إلى نتائج ملموسة في الماضي، ولكن لا تزال هنالك حاجة إلى المزيد من الخطوات. وآمل أن يضطلع هذا المؤتمر بدور رائد في اتخاذ تلك الخطوات.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر وزير خارجية فنلندا على بيانه الهام وعلى الأهمية التي تعلقها حكومة بلاده على عمل هذا المحفل، كما أشكرك، سعادة الوزير، على عبارات الدعم التي وجهتها إلى الرئاسة. ولك الشكر الجزيل على ذلك.

وأعلق الجلسة العامة الآن لبضع دقائق حتى يتسنى لي مرافقة وزير الخارجية أثناء خروجه من قاعة المجلس.

عُلقت الجلسة الساعة ١١/١٥ واستؤنفت الساعة ١١/٢٠

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): يشرفني كثيراً أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السيد بيرنارد بوت، وزير الشؤون الخارجية لهولندا، الذي سيخاطب المؤتمر الآن.

السيد بوت (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): في عام ١٩٤٦، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول قرار لها أهمية القضاء على "الأسلحة التي يمكن أن تُحوّل إلى أسلحة دمار شامل". والآن، وبعد مضي ٦٠ عاماً، لا تزال هذه المسألة ماثلة. ولذلك، يشرفني ويسعدني أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى هذا العام.

وأود التركيز اليوم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي رأبي أن مؤتمر الاستعراض القادم هو من التحديات الرئيسية للدبلوماسية خلال عام ٢٠٠٥. وستواجه المعاهدة مشاكل خطيرة إذا تركنا الوضع على ما هو عليه. واقتبس واحدة من الفقرات الرئيسية من تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة التي جاء فيها: "نحن نقرب من نقطة قد يصبح فيها تآكل نظام عدم الانتشار أمراً لا رجعة فيه، مما ينتج عنه فيض من عمليات الانتشار".

وفي حقيقة الأمر، أن الأوضاع المحيطة بهذه المعاهدة هي تجسيد لما يسميه هذا التقرير نفسه "توافق الآراء الأمني الجديد". وأرى أننا في مواجهة تناقض جوهري: فمن ناحية، نجد أن العولمة تفرض على الجميع تحديات أمنية أكثر من أي وقت مضى. ومن ناحية أخرى، هنالك فجوة آخذة في الاتساع بين منظور مختلف البلدان حول أي التحديات الأمنية أكثر إلحاحاً وأياً أقل أهمية. وتتضح هذه الفجوة بصورة جلية في مناقشة معاهدة عدم الانتشار.

ولحسن الطالع، لا يزال في مقدورنا إيجاد أرضية مشتركة. ونحن جميعاً نسلم بالأهمية الجوهرية لمعاهدة عدم الانتشار في منع البلدان من احتياز الأسلحة النووية. كما برهنت هذه المعاهدة على أنها إطار قوي لتعطيل الانتشار الذي فاق كل التوقعات. ومن دون هذه المعاهدة، كان من المحتمل وجود عدد أكبر بكثير من الدول القادرة على احتياز الأسلحة النووية. إن مفتاح نجاح المعاهدة يكمن في موازنتها بين مفاهيم ثلاثة هي: عدم الانتشار، ونزع الأسلحة النووية والوصول إلى التكنولوجيا النووية السلمية. بيد أن هذه الموازنة الموضوعية بعناية هي أيضاً أكبر نقطة ضعف للمعاهدة. وإذا وقع المزيد من التباين في وجهات نظر الدول الموقعة فيما يتعلق باستقرار هذا الإطار، فإن الإطار برتمه سيكون عرضة لعدم الاستقرار. واسمحوا لي التشديد على عدم وجود مستفيدين من مثل هذا السيناريو.

وعندما وافق أعضاء معاهدة عدم الانتشار قبل عشر سنوات على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، أُعيد تأكيد الوعود الهامة في إطار وثيقة "المبادئ والأهداف". وبعد ذلك بخمس سنوات، اتُفق في مؤتمر الاستعراض المنعقد عام ٢٠٠٠ على الوثيقة النهائية الجوهرية، لكن بعد أن اقتضى الأمر بذل جهود كبيرة لسد الثغرات التي كانت آخذة في الظهور.

ولقد شهدنا تزايد اتساع هذه الثغرات خلال السنوات الخمس الماضية. فالبلدان التي انضمت إلى الاتفاقية تخلت بمحض اختيارها عن الخيار النووي على أساس أن الدول الحائزة للأسلحة النووية سوف تستمر بإخلاص في القضاء على ترساناتها من الأسلحة النووية. ولا بد لعمليات نزع الأسلحة النووية أن تستمر حتى لا نجد أنفسنا في عالم لا يمكن أن يتحقق فيه الأمن الوطني إلا باحتياز الأسلحة النووية.

وفي الوقت نفسه، لا يزال هنالك قدر كبير من اللامبالاة إزاء تزايد الأنشطة النووية غير المعلنة، وإزاء عدم الامتثال السافر للمعاهدة من قبل بعض أطرافها. وفي الواقع، شهدت السنوات العشر الماضية توثيق أكثر من ٢٠٠

حادثة تنطوي على اتجار غير مشروع في المواد النووية. وعليه، إذا أردنا، على الأمد الطويل، المحافظة على الدعم السياسي العالمي لاتفاق المعاهدة وتثبيت عزم الدول التي قد ترغب في احتياز أسلحة نووية من الإقدام على ذلك، فسيكون لزاماً على الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء أن تراعي ما يتعلق بها من ذلك الاتفاق. كما يُعدّ الجدل عقيماً بشأن الأولويات النسبية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، نظراً إلى الارتباط الذي لا يمكن أن ينفصم بين العناصر الثلاثة للمعاهدة - نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي. ولا يمكن متابعة أي عنصر منها من دون العنصرين الآخرين. وسوف أتناول بإيجاز الآن كل واحد من العناصر الثلاثة.

لقد استهلّيت البيان الذي أدليت به أمام مؤتمر نزع السلاح العام الماضي بمناقشة بشأن عدم الانتشار. ومراعاة للتوازن، سوف أبدأ هذا العام بمسألة نزع السلاح النووي.

وبالنسبة لهولندا، يتمثل معيار التقدم باتجاه نزع السلاح النووي في النهج المكوّن من "١٣ خطوة" الذي اتفقنا عليه عام ٢٠٠٠. وبينما تجاوزت الأحداث بعضاً من هذه الخطوات، مثل تلك المتعلقة بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت) ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، فإن العديد من الخطوات الـ ١٣ لم تفقد شيئاً من وثاقه صلتها بهذه المسألة. ولا يزال دخول معاهدة حظر التجارب حيز النفاذ يتسم بأقصى درجة من الأهمية، وينبغي في هذه الأثناء المحافظة على الوقف الاختياري القائم للتجارب النووية، كما يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية الكف عن تطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة. ويتعين علي أيضاً ذكر الحاجة إلى خفض المزيد من الأسلحة النووية التكتيكية كجزء لا يتجزأ من نزع الأسلحة النووية، وذكر حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج الأسلحة النووية، أو معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. وخلال السنوات الخمس الماضية، وصلنا إلى طريق مسدود فيما يتعلق بهذه المجالات الهامة، مما يهدد بتقويض المعايير الواردة في المعاهدة والتي اعتمدها مؤتمرها الاستعراضي.

والعنصر الآخر الذي تناولته الخطوات الـ ١٣ هو الحاجة إلى الشفافية والمساءلة التي تمثل أولوية دائمة بالنسبة لحكومة بلدي. وعلى الرغم من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قدمت قدراً كبيراً من المعلومات، ففي اعتقادي أن العالم ينتظر منها أن تكون أكثر انفتاحاً أيضاً فيما يتعلق بقدراتها النووية، عندما يسمح أمنها الوطني بذلك. ونحن نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على التبليغ بصورة منتظمة عن العدد الإجمالي للرؤوس الحربية، وأنظمة إحصائها ومخزونها من المواد الانشطارية. كما توفر الشفافية الأساس لقياس التقدم في مجال نزع الأسلحة النووية وبناء الثقة التي ستمكن معاهدة عدم الانتشار من أن تظل هي الوصي على منع الانتشار والاستخدامات السلمية.

وأخيراً، تشير واحدة من الخطوات الـ ١٣ بصورة مباشرة إلى مؤتمر نزع السلاح وبرنامج عمله. وفي وقت مبكر من هذا العام، عندما كانت هولندا تتولى رئاسة هذا المؤتمر، بذلنا كل الجهود الممكنة في سبيل إيجاد حلول لما تبقى من اختلافات بشأن هذا البرنامج. ولقد واصلتم، سيادة الرئيس، تلك الجهود بطريقة فعالة. ويوضح البيان الذي أدليتم به الأسبوع الماضي بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح وجود فرصة سانحة، إذا كانت الوفود الرئيسية على استعداد لبذل جهد إضافي. ونحن قد نكون أقرب إلى التوصل إلى اتفاق نهائي أكثر من أي وقت مضى خلال سنوات كثيرة. وأود أن أحثكم جميعاً على تحقيق ذلك قبل انعقاد مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار.

ومن الواضح أن الخطوات الـ ١٣ سوف تكون بحاجة إلى تحديث. وسوف يمثل ذلك تحدياً رئيسياً بالنسبة لمؤتمر مراجعة المعاهدة - على أقل تقدير - نظراً إلى أن تآكل توافق الآراء بشأن تلك الخطوات، مع عدم إمكانية استبدالها ببساطة بشيء مختلف.

والجزء الثاني من الاتفاق الذي أوجد معاهدة عدم الانتشار هو مسألة عدم الانتشار. وأود في هذا الصدد التذكير باستراتيجية الاتحاد الأوروبي المناهضة لانتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي بمثابة التعبير عن التزام الاتحاد الأوروبي بالنظام المتعدد الأطراف وسيادة القانون. ويقر الاتحاد الأوروبي بأن دعم القانون يستلزم تنفيذه بشكل صارم. وسوف يستمر الاتحاد الأوروبي في وضع شروط متشددة في علاقاته مع بلدان ثالثة فيما يتعلق بعدم الانتشار، وسيعمل في الوقت نفسه على تعزيز مبدأ شمول الجميع وإبقاء الباب مفتوحاً لمراعاة الشواغل الأمنية للبلدان.

إن تنفيذ البروتوكول الإضافي سيبي قدرأ أكبر من الثقة فيما يتعلق بعدم قيام دولة ما بإعلان عن ما لديها من مواد وأنشطة نووية. وينبغي لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار التأكيد على أن البروتوكول الإضافي النموذجي الذي يقترن بنظام ضمانات شامل هو معيار التحقق في الوقت الراهن.

والطريقة الأخرى لتحسين جهودنا في مجال منع الانتشار هي مراقبة دورة الوقود النووي بطريقة أفضل. وأنا أشاطر مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الدكتور البرادعي، في الشواغل التي أعرب عنها. وهذا هو السبب الذي يدفعنا إلى التأييد الكامل لأنشطة الفريق العامل المعني بالتهج المتعددة الجنسيات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي توصل إلى نتائجه في وقت مناسب بالنسبة لانعقاد مؤتمر الاستعراض. وينبغي للمؤتمر القيام بالمتابعة عن طريق وضع طريقة لسير العمل تكفل أن دورات الوقود النووي سوف تستخدم حصراً للأغراض السلمية.

ومن الجوهرى الامتثال لجميع الأحكام الواردة في معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، فإن إحدى المسائل الأكثر إثارة للقلق ينبغي أن تكون، وأود الاقتباس مرة أخرى من تقرير الفريق الرفيع المستوى، أن بعض البلدان "سوف تحصل على جميع المواد والخبرة التي تتطلبها برامج الأسلحة ثم تختار الانسحاب من المعاهدة عندما تصبح قادرة على تصنيع الأسلحة". وفي هذا الصدد أدعو تلك البلدان التي تشكل مصدر قلق كبير في الوقت الراهن أن تراعي التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

والمكوّن الثالث للاتفاق الذي تركز عليه معاهدة عدم الانتشار هو نقل المعرفة النووية والمعدات والمواد من أجل الاستخدامات السلمية. ولقد اعترفنا منذ أمد بعيد بأن هذا المكوّن هو من الأحكام الأساسية التي تنص عليها المعاهدة. والشيء الذي أصبح واضحاً الآن هو أنه لم يعد بالإمكان النظر إلى هذه المسألة بمعزل عن عدم الانتشار. وينبغي النظر إلى مطلبي المعاهدة فيما يتعلق بالامتثال لعدم الانتشار والتحقق كشرط مسبق للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول التي ترغب في تحقيق مناخ آمين دولي يتسم بالاستقرار والانفتاح والشفافية ويمكن أن يتم فيه التعاون النووي في المجالات السلمية، ينبغي أن تنضم إلى البروتوكول الإضافي وأن تمتنع عن التعاون مع بلدان لا تمتلك لاتفاقات الضمانات التي أبرمتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتحضيراً لمؤتمر الاستعراض، عملت هولندا بصورة وثيقة مع بلجيكا والنرويج بغية وضع المزيد من اللبنة في سبيل إعداد وثيقة نهائية. وقد عُرضت الصيغة النهائية من هذه الورقة على الجلسة الثالثة للجنة التحضيرية في شهر أيار/مايو من العام الماضي. والهدف من هذه الجهود هو استكشاف نقاط الالتقاء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. ونحن نرحب ترحيباً حاراً بأي طرف يود المشاركة في هذه العملية الرامية إلى جسر الهوة، ونأمل أن يتمكن رئيس مؤتمر الاستعراض ومكتبه من جني ثمار هذا النهج.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أقدم بعض الملاحظات المحددة عن الدول الثلاث التي فضلت البقاء خارج إطار معاهدة عدم الانتشار. وتدّعي هذه الدول أن أوضاعها الأمنية لا تسمح لها بالعدول عن خيار احتياز الأسلحة النووية. وأود أن أدعو كل من الهند وباكستان وإسرائيل إلى إعادة تحليل مواقفها وإعادة النظر في الانضمام إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية. وفي هذه الأثناء، أمل أن تدرك هذه الدول أيضاً أنها المستفيدة بطريقة غير مباشرة من معاهدة عدم الانتشار، كما أن بإمكانها المساعدة على تعزيز نجاح المعاهدة. وفي رأبي أن الخطوة الأكثر إيجابية هي أن تبدأ هذه الدول، من دون المزيد من التأخير، إجراء مفاوضات ومناقشات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن عدد من القضايا المتعلقة بتزع السلاح النووي - وفي مقدمتها تلك المتعلقة بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، ومن دون شروط مسبقة. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق من أجل عقد مؤتمر لمراجعة اتفاقية عدم الانتشار في أيار/مايو يكون بناءً وإيجابياً. كما أنه يسير في اتجاه الاستنتاج الرئيسي الذي خلص إليه تقرير الفريق الرفيع المستوى وهو: أنه لا يمكن تحقيق الأمن الجماعي من دون الاعتراف المتبادل بالتهديدات.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعرب عن الامتنان لوزير خارجية هولندا على تفضله بالحضور لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى هذا العام. ولكم الشكر، سعادة الوزير، على البيان الهام الذي أدليت به وعلى الأهمية التي تعلقها حكومة بلدكم على عمل هذا المحفل. كما أشكركم على عبارات الدعم الطيبة التي وجهتموها إلى الرئاسة. وأعلن الآن تعليق الجلسة العامة لخمس دقائق حتى يتسنى لي مرافقة الوزير أثناء خروجه من قاعة المجلس

عُلقت الجلسة الساعة ١١/٣٥ واستؤنفت الساعة ١١/٤٠

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): يشرفني الآن أن أرحب ترحيباً حاراً هذا الصباح بسعادة وزيرة الشؤون الخارجية للسويد، السيدة ليلا فريفالدز، وأعطيها الكلمة لمخاطبة المؤتمر.

السيدة فريفالدز (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): إن تعددية الأطراف، ونزع السلاح وعدم الانتشار هي الأبعاد الرئيسية لسياسة السويد الخارجية. ولهذا أخاطب مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى بنوع من الإلحاح. ومن دواعي سروري على وجه الخصوص أن أفعل ذلك خلال رئاسة نيوزيلندا، وهي البلد الذي يأتي التزامه بتزع السلاح وتعددية الأطراف في المقام الأول.

إن أمننا المشترك يواجه تحديات قديمة وجديدة على حد سواء بعد مرور حوالي ١٥ عاماً على انتهاء الحرب الباردة. وتحتل أسلحة الدمار الشامل مكان الصدارة في كل من الفتنتين. ويجب علينا إيجاد السبل للتعامل

بصورة فعالة مع التهديدات التي تواجهها. فترتيبات الاحتواء والتوقف قد تكسبنا بعض الوقت. ولا يجب أن نفقد التركيز. والحل الدائم الوحيد هو القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل.

والخطوات المتفق عليها للتوصل إلى نزع الأسلحة النووية لا يجري اتخاذها، بل إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحدى بعضاً من هذه الخطوات. وفي الوقت نفسه، يتعرض نظام عدم الانتشار لضغوط كبيرة. فالتهديدات التي تواجه أمننا المشترك تشمل خطر أن تتمكن الجماعات الإرهابية من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وقد اكتشفت شبكات غير مشروعة تعمل على انتشار هذه الأسلحة وتبيّن اتساع أنشطتها بصورة تندر بالخطر. كما أعلنت كوريا الشمالية أنها حائزة للأسلحة النووية. فضلاً عن البرنامج النووي لإيران الذي يحتل مكاناً متقدماً في جدول الأعمال الدولي. ويجري التعامل مع تهديدات الانتشار هذه بطرق متنوعة، لكننا بحاجة أيضاً إلى توفير الظروف التي تمنع في المقام الأول ظهور مثل هذه المشاكل والشواغل. ولدينا عدد من السبل والإمكانات، فضلاً عن العديد من المحافل من أجل تحقيق ذلك، وبالتالي عكس الاتجاه الحالي. فغالبية المسائل قد حُددت كما أن غالبية الصكوك موجودة أصلاً وعلينا أن نختار استخدامها.

لقد كثف الاتحاد الأوروبي جهوده باعتماد استراتيجية مناهضة لانتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن نعتقد أن تنفيذ هذه الاستراتيجية، بالتعاون الوثيق مع الآخرين، سوف ينعكس بصورة إيجابية على المستوى العالمي.

إن التقرير الذي أعده الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة يقدم تحليلاً وعرضاً ممتازين للعمل الذي يتحتم إنجازه في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد بيّن التقرير الأخطار المترتبة على أسلحة الدمار الشامل، والسيناريوهات المستقبلية القائمة. كما يقدم لنا الفريق الموقر عدداً من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة. وترتكز هذه التوصيات على المعرفة التامة بهذه المسائل، كما ترشدنا إلى الاتجاه الذي نحتاج السير فيه. وينبغي علينا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا للتأكد من متابعة التوصيات بالجدية والإخلاص اللذين اتبعهما الفريق في إعداد التقرير.

وقد وجه الفريق الرفيع المستوى واحدة من توصياته بشكل محدد إلى مؤتمر نزع السلاح مباشرة. وينبغي لهذه الهيئة إجراء مفاوضات، من دون المزيد من التأجيل، بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تكون قابلة للتحقق. وتطلق الجمعية العامة للأمم المتحدة مثل هذه الدعوات عاماً بعد عام. وكما نعلم، فإن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن حتى الآن من إنجاز هذه المهمة الأساسية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

إن المأزق الذي لا يزال يمر به مؤتمر نزع السلاح يثير قلقاً خطيراً. ولقد بذلتم، سيادة الرئيس، وسلفكم الهولندي جهوداً كبيرة لكسر الجمود ولتمكين المؤتمر من استئناف العمل في واجباته الأساسية. وقد جُربت جميع الوسائل الدبلوماسية والإجرائية للتغلب على هذا الجمود. غير أن قاعدة توافق الآراء، التي يُراد بها ضمان المتطلبات الأمنية الوطنية المشروعة، يُساء استخدامها الآن على نحو روتيني لصد أي محاولة قد تؤدي إلى تحقيق تقدم جوهري. ولقد حان الوقت للاعتراف بأن الفشل لا يمت بصلة إلى الدبلوماسية. بل يُعزى إلى السياسة.

وتتطلب الصعوبات السياسية الاهتمام بها من الناحية السياسية. كما تتطلب المشاكل العالمية التعاون على الصعيد العالمي. ولقد آن الأوان للتفكير في الكيفية المثلى لتحقيق ذلك. وعلى القادة السياسيين أن يدركوا وجوب

الاعتراف خلال القرن الحادي والعشرين بالشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول، واحترام تلك الشواغل ومعالجتها. فالأمن العالمي ليس مباراة لا ينتصر فيها أحد. كما أن تعدد الأطراف الذي يتسم بالفعالية يعني استغلال الفرص حالما تتاح، مثل التفاوض بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما يعني الاستعداد للأخذ والعطاء. ويجب حمل أولئك الذين يعيقون تحقيق التقدم على إدراك أن قصور مؤتمر نزع السلاح يلحق الضرر بأمنهم وأمننا المشترك على السواء.

وسوف تلتقي الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بعد ما يزيد عن الشهر بقليل لاستعراض إنفاذ نظام نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار والامتنال له. وتُعد معاهدة عدم الانتشار هي حلقة الوصل بين عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ويرتبط الاثنان ارتباطاً وثيقاً. وهذه المعاهدة لم تكن لترم لولا التوازن الأساسي المتأصل فيها بين نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. كما أن معاهدة عدم الانتشار لم تكن لتمدد إلى أجل غير مسمى لولا الاتفاق الأساسي المبرم عام ١٩٩٥ - عندما وعدت الدول الحائزة للأسلحة النووية مرة أخرى بمتابعة نزع السلاح النووي، والالتزام الذي قُطع ببدء نفاذ الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد شهد هذا الاتفاق الأساسي، والتوازن بين الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار المزيد من التطوير في عام ٢٠٠٠ عندما تم الالتزام بعدد من التعهدات، منها التعهد الصريح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخلص التام من ترساناتها النووية، ووضع خطة عملية لمتابعة نزع السلاح النووي. وسيعرض النظام للتآكل إذا لم يتحقق التقدم الواجب في جميع المجالات الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار.

وثمة مشاكل خطيرة. وكما كان القصد هو أن تُعزز أركان المعاهدة الثلاثة بعضها البعض، فإن المشاكل المتعلقة بكل منها تميل أيضاً إلى تعزيز بعضها البعض. ويصبح الانتشار حقيقة. كما تستمر برامج التسليح السرية. والأسلحة النووية لا تزال موجودة بكميات وفيرة، ولا تزال تشهد المزيد من التطوير والتجويد. ويجري التفكير بجديدة في أنواع جديدة من الأسلحة النووية وفي استخدامات جديدة لهذه الأسلحة. وعلاوة على ذلك، تأتي التحديات من الدول ومن جهات فاعلة غير الدول على السواء. وكما خلُص الفريق الرفيع المستوى، فإن ضعف عمليات نزع السلاح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية يضعف قدرة النظام على كبح الانتشار.

ونحن بحاجة إلى التركيز على الامتنال والتنفيذ. فالمشكلة ليست هي معاهدة عدم الانتشار في حد ذاتها، بل الطريقة التي تختارها الدول للامتنال أو عدم الامتنال لمختلف التعهدات وفق ما تراه مناسباً من الناحية السياسية. فعدم الامتنال يولد المزيد من عدم الامتنال. والنتيجة هي ضعف الأمن بالنسبة لنا جميعاً.

ويجب الامتنال التام لجميع مواد المعاهدة فهي متساوية في كونها ملزمة قانوناً. والامتنال والتنفيذ ليسا مطلوبين فقط بالنسبة لجميع الالتزامات الواردة في المعاهدة نفسها، بل أيضاً بالنسبة لاحترام التعهدات المتعلقة بكيفية تنفيذ المعاهدة. وينطبق ذلك على الاتفاقات المبرمة بين الدول الأطراف أثناء مؤتمرات الاستعراض. كما ينطبق على اتفاقات الضمانات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعني تمكين مؤتمر نزع السلاح من القيام بعمله.

إن العمليات الرامية إلى نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها تحتاج إلى تعزيز. ويُعد التعاون الدولي جوهرياً في هذا الصدد. ومن الواضح أن على مؤتمر نزع السلاح القيام بدور حيوي، مع وجود مخاطر شديدة. إن هذا المؤتمر يتمتع بإمكانات كبيرة، وسوف تستمر السويد في تقديم الدعم من أجل استغلال هذه الإمكانيات.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): بالنيابة عن المؤتمر، أود أن أشكر بحرارة وزير خارجية السويد على حضورها لمخاطبة هذا المؤتمر مرة أخرى هذه السنة. وشكراً لكم، سعادة الوزير، على البيان الهام الذي أدليتم به، وشكراً على الأهمية التي تعلقها حكومة بلادكم على عمل هذه الهيئة. كما أعرب عن الامتنان لعبارات الدعم الطيبة التي قدمتموها إلى الرئاسة.

وأعلن الآن تعليق الجلسة حتى يتسنى لي مرافقة وزير الخارجية أثناء خروجها من قاعة المجلس. وقد تطول فترة التوقف قليلاً هذه المرة قبل تقديم ضيفنا الموقر القادم، وسأحاول إبلاغكم بعد قليل بمدّة التوقف.

عُلقت الجلسة الساعة ١١/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٠٠

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): ويسعدني كثيراً أن أرحب بيننا الآن بسعادة وزير خارجية أوكرانيا، السيد بوريس تاراسيوك. وأود أن أدعوكم، سعادة الوزير، لأخذ الكلمة ومخاطبة المؤتمر

السيد تاراسيوك (أوكرانيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشرفني ويسعدني كثيراً أن أتحدث أمامكم. فأنتم، في رأيي، مهنيون على درجة عالية من الكفاءة وتعاملون مع مجال يتسم بقدر كبير من الحساسية، ألا وهو الحد من التسلح ونزع السلاح. وأود القول إنني أنتمي إلى مجموعتكم هذه لأنني توليت خلال فترة عملي السابقة في المجال الدبلوماسي رئاسة اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥. وكانت هاتان السنتان الأكثر حسماً بالنسبة لقضية نزع السلاح. وقد تمكنت أوكرانيا خلالهما من التخلص بنجاح من ثالث أكبر القدرات النووية في العالم، إذ كان لديها ١٧٦ قذيفة مضادة للقذائف التسيارية مزودة بما يقارب ٢٠٠٠ رأس حربي. وبذلك، فإن أوكرانيا ساهمت في الواقع مساهمة فعلية وليست نظرية في نزع الأسلحة النووية بتدميرها ثالث أكبر القدرات النووية في العالم. وأدت أوكرانيا، من خلال تصرفها المسؤول، إلى إيجاد عالم أفضل وأكثر أمناً. كما أود أن أذكر لكم مرة أخرى أن ذلك قد حدث خلال السنوات التي قامت فيها أوكرانيا بتخفيض كبير في أعداد العسكريين. لقد ورثت أوكرانيا من وحدات الجيش السوفيياتي السابق ما يقارب المليون عسكري، وكان علينا التعامل مع هذا العدد الضخم وغير الضروري على الإطلاق من العسكريين. كما ورثنا مخزونات ضخمة من الذخائر والأسلحة الثقيلة. فقد ورثت أوكرانيا أكثر من ٦٠٠٠ دبابة، و٦٠٠٠ ناقلة جنود مدرعة، ولا استحضرت بقية الأرقام. ونجحنا في تدمير الأعداد الزائدة من الدبابات وناقلات الأفراد المدرعة، وهذا الأمر يجعل القارة الأوروبية أكثر أمناً.

وأستميحكم عذراً على الخروج عن النص. وأنا على يقين من أن النص ممتاز. ولكنني أردت فقط أن أشرككم في ما أشعر به، وتلك مجرد رسالة موجهة إليكم جميعاً بأني أنتمي إلى مجموعتكم هذه.

وبادئ ذي بدء، سيادة الرئيس، أود أن أهنتكم على توليكم هذه الواجبات التي تتسم بأهمية كبيرة، وأنا على اقتناع بأن مؤتمر نزع السلاح سوف يستفيد كثيراً من خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية التي لا أشك في تمتعكم بالكثير منها.

ويشرفني اليوم أن أحاطب هذا المحفل الدولي الهام بالنيابة عن الحكومة الجديدة في أوكرانيا ورئيسها الجديد، السيد فيكتور يوشينكو. وتسير أوكرانيا في الوقت الراهن بخطى حثيثة نحو بناء المجتمع المدني، ودولة

القانون، والاقتصاد السوقي. فأوكرانيا تشهد تغيرات جوهرية، لكنني أود أن أؤكد لكم أن بلادي، التي لا يمكن أن نبالغ في تقييم إسهامها في قضية تعزيز السلم والأمن الدوليين، سوف تستمر في انتهاج سياسة متسقة في مجال نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، سوف يستمر الرئيس يوشينكو والحكومة الأوكرانية في كفالة التقيد الوطني الصارم بالالتزامات الدولية.

لقد تبين أن عام ٢٠٠٤ كان بدوره عاماً من الجمود بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح الذي عجز عن البدء بصورة فعالة في القيام بعمله. كما أن بداية عام ٢٠٠٥ ليست مباشرة حتى الآن. وتعرب أوكرانيا عن أسفها العميق لهذا الوضع، وهي على استعداد ولن تدخر جهداً في سبيل كسر الجمود الحالي. ونلاحظ أن من الجوانب المشجعة الورقة غير الرسمية التي قدمها سلفكم سفير هولندا، السيد كريس ساندرز، بعنوان "مادة للتفكير بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح"، وجهودكم الكبيرة الرامية إلى تقريب أعضاء المؤتمر من نهج مشترك بشأن هذه المهمة الجوهرية. ونأمل أن يتمكن ذلك من إعطاء المؤتمر زحماً جديداً، وأن يتمكن أخيراً من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله وتناول جميع القضايا الجوهرية المدرجة فيه.

إن البدء على الفور، في إطار الهيئات الفرعية الملائمة، بإجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فضلاً عن التعامل مع نزع الأسلحة النووية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، هي الأجزاء الثلاثة التي تشكل سوية في الوقت الراهن أساس التوصل إلى اتفاق بشأن بدء عملنا.

لقد صرّحت أوكرانيا مراراً بأن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار العالمي، كما أنها الأساس الجوهري لمتابعة نزع الأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ونحن لا نزال نعلق أهمية كبيرة على إضفاء الصفة العالمية على معاهدة عدم الانتشار وتحقيق الامتثال لها على الصعيد العالمي.

لقد شهد العام الماضي الذكرى السنوية العاشرة لانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم الانتشار، وبدء نفاذ معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت ١). ويجدر بنا التذكير بهذه الحقيقة على وجه الخصوص، نظراً إلى أن القرار الهام الذي اتخذته أوكرانيا بالتخلي عن قدراتها النووية - ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم - كان حاسماً للتقدم في عملية نزع الأسلحة النووية وللأمن العالمي برمته.

واستعداداً لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المزمع عقده في شهر أيار/مايو، أود أن أؤكد أن هذا المؤتمر يتيح فرصة كبيرة لحل المشاكل الخطيرة التي تواجه نظام عدم الانتشار في الوقت الراهن، فضلاً عن تنشيط عملية نزع الأسلحة النووية. وينبغي ألا نضيع هذه الفرصة.

إن أوكرانيا من المساندين بقوة للجهود العملية الرامية إلى ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما تعلق أوكرانيا أهمية كبيرة على مسألة تدمير المخزونات المفرطة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يرتبط بها من الذخائر. وأود في هذا الصدد أن ألفت انتباهكم بصفة خاصة إلى واحدة من المشاكل الحادة للغاية في أوكرانيا. وأعني بذلك تدمير آلاف الأطنان من الذخائر منتهية الصلاحية التي كانت مكدسة في أراضي أوكرانيا. فقد ورثت أوكرانيا هذه الكميات المكدسة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق عندما كانت القوات السوفياتية تُسحب من

بلدان حلف وارسو وتترك ذخائرها الفائضة عن الحاجة في أوكرانيا. ونحن نبحث في الوقت الراهن عن سبل للتصدي لهذه المشكلة، بما في ذلك في إطار صندوق الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الذخائر التقليدية. إن المشكلة التي أتحدث عنها قد تكون لها انعكاسات خطيرة، ليس على أوكرانيا فحسب، وإنما أيضاً على المنطقة بأسرها. ولذلك، تعتمد أوكرانيا بصورة كبيرة على الحصول على المساعدة من جميع الدول المعنية لحل هذه المشكلة.

وتؤيد أوكرانيا بالكامل التطلعات التي أعرب عنها واضعو عملية أوتاوا والدول التي لديها نفس الأفكار بغية التغلب على الأزمة الإنسانية التي سببها الانتشار الواسع للألغام المضادة للأفراد واستخدامها العشوائي. وفي هذا الصدد، يشرفني أن أفيدكم بأن بلدي قد استكمل العملية التحضيرية المتعلقة بالمصادقة على معاهدة حظر الألغام.

ويحتل مؤتمر نزع السلاح مكانة خاصة بين المنظمات والمحافل الدولية المتعددة الأطراف القائمة المعنية بمسائل الأمن الدولي ونزع السلاح. ومن الضروري تفعيل قدراته الكامنة في أقرب وقت ممكن. وتعدّ أوكرانيا بتقديم دعمها القوي لكم، سيادة الرئيس، ولن سيخلفونكم ولكم، سيادة الأمين العام، من أجل إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى الاضطلاع بالدور الرائد الذي هُيئ له في هذا العالم المتغيّر دائماً. وأشكركم جزيل الشكر وأتمنى أن تحقّقوا نجاحاً كبيراً في مجال نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح، أود أن أشكر بجرارة وزير خارجية أوكرانيا على البيان الهام الذي أدلى به. كما أشكرك، سعادة الوزير، على الملاحظات الأولية الهامة وعلى الأهمية التي تعلقها حكومة بلدكم على عمل هذا المحفل. كما أعرب عن امتناني للدعم الذي قدمتموه إلى الرئاسة.

وأعلن الآن تعليق الجلسة العامة لبضع دقائق حتى يتسنى لي مرافقة وزير الخارجية أثناء خروجه من قاعة المجلس. وسوف نستأنف عملنا بعد حوالي ثلاث أو أربع دقائق.

عُلقت الجلسة الساعة ١٢/١٠ واستؤنفت الساعة ١٢/١٥

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): والآن نستأنف جلستنا لهذا الصباح، وسأعطي الفرصة إلى المتكلم التالي في القائمة، وهي ممثلة مصر الموقرة، لكي تدلي ببيان بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١.

السيدة جبر (مصر): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقدير مجموعة الـ ٢١ على الجهود البناءة التي بذلتها دون كلل خلال فترة توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. كما نود الإشادة بالسفير كريس ساندرز على مساهمته الملحوظة خلال فترة رئاسته. ونؤكد لكم تعاون ودعم مجموعة الـ ٢١ الكاملين. وبصفتي منسقةً للمجموعة، أود أن أتلو عليكم بياناً بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١.

وإذ تضع المجموعة في اعتبارها المناخ السائد في مؤتمر نزع السلاح، يساورها بالغ القلق بشأن التراجع التدريجي للنهج المتعدد الأطراف، وتؤكد أهمية بذل جهود دولية جماعية، وأهمية روح تعدد الأطراف لتعزيز المعاهدات الدولية غير التمييزية في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار والحفاظ عليها.

وتبرز المجموعة الأهداف التي ينص عليها قرار الجمعية العامة ٥٩/٦٩ المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، الذي يؤكد مجدداً، ضمن أمور أخرى، مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي في التوصل إلى حل للشواغل المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار.

وتؤكد المجموعة أنه ينبغي لبرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، أن يعكس مصالح وأولويات جميع أعضائه وتطلعات المجتمع الدولي فيما يخص نزع السلاح. وتعرب المجموعة عن قلقها لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن منذ عام ١٩٩٩ من أن ينجز أي عمل موضوعي يركز إلى برنامج عمل متفق بشأنه، رغم ما أبدته المجموعة من مرونة تجاه عدد من المقترحات الرسمية وغير الرسمية التي قُدمت.

وتؤكد المجموعة مجدداً استعدادها لأن تشارك مشاركة بناءة في جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن تتجلى فيه أولويات جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. وتعيد مجموعة الـ ٢١ في هذا الصدد، تأكيد أن اقتراح السفراء الخمسة كما ورد في الوثيقة CD/1693/Rev.1 المؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، يظل هو الأساس القابل للتطبيق لوضع برنامج عمل للمؤتمر وأنه ينبغي مواصلة إجراء مزيد من المشاورات المتعلقة بهذه المسألة.

وتعيد المجموعة التأكيد على اقتراحها الوارد في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571 بشأن برنامج العمل ومشروع المقرر وولاية إنشاء لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي.

وتؤكد المجموعة أن مسألة نزع السلاح النووي لا تزال في أعلى سلم أولويات مؤتمر نزع السلاح. وتشدد على أهمية إزالة احتمال اندلاع حرب نووية، والمخاطر التي تتعرض لها الإنسانية بسبب استمرار وجود أسلحة نووية، واحتمال استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وتؤكد المجموعة ضرورة إزالة الأسلحة النووية تماماً، وتشدد، في هذا الصدد، على الحاجة الملحة لمباشرة المفاوضات دون إبطاء.

كما تعرب المجموعة عن بالغ قلقها إزاء عدم إحراز ما كان متوقعاً من تقدم بعدما تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية أثناء مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ تعهداً لا لبس فيه بأن تزيل ترساناتها النووية بالكامل، وصولاً إلى نزع السلاح النووي.

وقد أعربت المجموعة في الوثيقة CD/1549 عن موقفها فيما يتعلق بإنشاء لجنة مخصصة، في إطار البند ١ من جدول الأعمال، المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع الأسلحة النووية"، تتولى التفاوض، بناء على تقرير المنسق الخاص (CD/1299) وعلى الولاية المحددة فيه، بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وفعالاً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى.

وعلاوة على ذلك، تعيد مجموعة الـ ٢١ التأكيد على اقتراحها الوارد في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571 بشأن برنامج العمل ومشروع المقرر، بما في ذلك ولاية إنشاء لجنة مخصصة معنية "بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" للتفاوض بشأن تدابير محددة وملموسة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وتود مجموعة الـ ٢١ إعادة التأكيد على أن الفضاء الخارجي هو ملكية مشتركة للبشرية وأنه يجب استخدامه واستكشافه والاستفادة منه لمنفعة ومصلحة البشرية جمعاء بروح تقوم على التعاون. إن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بات مسألة أكثر إلحاحاً نظراً لما أبدى من هواجس مشروعة بأن الصكوك القانونية الحالية غير كافية لردع أي محاولات وشيكة ترمي إلى مواصلة تسليح الفضاء الخارجي.

ورغم تعدد النهج، تعرب المجموعة عن اعتقادها الراسخ بضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي وملزم قانوناً بشأن إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية.

وختاماً، تأمل المجموعة أن يبدأ المؤتمر أعماله الموضوعية خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥، وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤكد المجموعة استعدادها لأن تشارك مشاركة بناءة في جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. وتحت المجموعة بقية المجموعات على أن تبدي مرونة ماثلة، وتطلب إلى رئيس المؤتمر أن يكتف الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل، لكي يبدأ المؤتمر أعماله الموضوعية دون إبطاء، وفقاً لنظامه الداخلي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة مصر المؤقّرة، السيدة نائلة جبر، على بياها الهام الذي أدلت به بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١.

أود معرفة ما إذا كان هنالك أي وفد آخر يرغب في أن يتناول الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة الآن إلى ممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إسلاميزاد (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذا هو الأسبوع الأخير لفترة توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح، لا يسعني إلا أن أبدأ بتهنئتك على تولى هذه المهمة العسيرة، كما أتمنى لكم التوفيق وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلادي الكاملين.

وأنا آخذ الكلمة اليوم لممارسة حق وفد بلدي في الرد على الإشارات التي وجهت إلى بلدي خلال الجلسات التي انعقدت اليوم وأمس، وأود توضيح النقاط التالية:

أولاً، لقد أوضحنا بصورة جلية منذ اليوم الأول لتولي مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قضية إيران، أننا لا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب لمناقشة هذه القضية نظراً لتعقيداتها الفنية. ومع ذلك، فإن حرص البعض الشديد على استغلال هذا المحفل وجميع المحافل لإثارة هذه القضية لا يترك لنا خياراً سوى ممارسة حق الرد.

وثانياً، وبعد سنتين تقريباً من قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش كانت الأقوى والأكثر تدخلاً، فإن تقرير الوكالة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ يبين حقيقة أن "جميع المواد النووية التي أُعلن عن وجودها في إيران قد حُصرت، ولذلك لا يمكن تحويلها لتستخدم في أنشطة محظورة".

وثالثاً، إن حقيقة عدم قيام إيران بتحويل أنشطتها غير المعلنة خلال السنوات السابقة إلى أنشطة محظورة، هو أفضل دليل على ثقة إيران في معاهدة عدم الانتشار والتزامها بها. واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن التحديات التي

تواجه مصداقية معاهدة عدم الانتشار لا تأتي من إيران. فالجهات التي منعت هذه الهيئة على مدى أكثر من ثماني سنوات من القيام بعملها الرسمي، يجب أن تتحمل مسؤولية تآكل الصكوك متعددة الأطراف التي تنظم مختلف جوانب العلاقات الدولية، بما في ذلك معاهدة الحد من الانتشار.

ورابعاً، يوفر اتفاق باريس إطاراً للمحادثات الراهنة بين إيران والبلدان الأوربية الثلاثة حيث "اتفق الطرفان على بدء التفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق متبادل بشأن الترتيبات على الأمد الطويل. كما سيوفر الاتفاق ضمانات موضوعية بأن برنامج إيران النووي سيكون حصراً للأغراض السلمية. كما يوفر القدر نفسه ضمانات قوية بشأن التعاون النووي والتكنولوجي والاقتصادي، والتزامات صارمة بشأن القضايا المتعلقة بالأمن". ولا تزال المناقشات جارئة بين الأطراف المعنية بشأن الضمانات الموضوعية التي تقدمها إيران والضمانات والتعهدات القوية من الجانب الأوروبي.

وخامساً، إن "الوقف الدائم" لبرنامج إيران النووي السلمي، وهو برنامج مشروع تماماً ومسموح به بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا يُعد نقطة بداية للمفاوضات بين إيران والبلدان الأوربية الثلاثة. ونعتقد أن أي بلد يرغب في دعم "الجهود الدبلوماسية" ينبغي أن يتجنب الإضرار بالعملية من خلال إصدار أحكام مسبقة بشأن ما ستمخض عنه المحادثات، وأن يحتفظ لاستهلاكه السياسي الداخلي بـحُظب التهديد التي لا فائدة منها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر، السيد حميد إسلاميزاد، على البيان الذي أدلى به، وأود معرفة ما إذا كان هنالك من يرغب في أخذ الكلمة في جلسة هذا الصباح.

وإذا لم يكن الأمر هناك من يرغب، فإننا نأتي بهذا إلى ختام أعمالنا لهذا اليوم. ولم يتبق لي سوى تذكير الزملاء الموقرين بموعد انعقاد الجلسة القادمة لهذا المؤتمر. فسوف تُعقد الجلسة الكاملة القادمة يوم الخميس ١٧ آذار/مارس، وأرجو من جميع الزملاء الحضور الساعة ١٠/٠٠ تماماً. ووقت البداية المعتاد بالنسبة لنا هو عندما نبدأ جلستنا الأخيرة الخاصة بالوزراء صباح يوم الخميس. وأعتقد أنكم تعلمون جميعاً بأننا سوف نحظى بالاستماع إلى وزير خارجية كازاخستان، ووزير خارجية سلوفاكيا، وأمين الشؤون الخارجية البرلمانية في اليابان، ووزير خارجية بولندا. وسيكون ذلك في تمام الساعة العاشرة من يوم الخميس ١٧ آذار/مارس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

— — — — —